PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Borsa**
DATE:	**7-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**Minister of Health to Al Borsa: Drug price liberation is a complicated decision that cannot be taken without input from the cabinet**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Fatma Hassan**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

وزير الصحة لـ«البورصة»:

تحريك أسعار الدواء قرار شائك لا يمكن اتخاذه دون تدخل «مجلس الوزراء»

«الصيادلة»: الوزارة رفعت أسعار 30 مستحضراً الفترة الماضية.. وتأخير الاستجابة لمطالب الشركات يزيد الأزمة

«غرفة الدواء»: القطاع بحاجة لقرارات سريعة من الحكومة لوقف نزيف الخسائر

لا تزال أزمة رفع أسعار الدواء، تتصدّر قائمة مشاكل القطاع الدوائي، وطلباته ومذكراته المستمرة للحكومات المتعاقبة منذ أكثر من 10 سنوات، لكن دون جدوى.

وفي الوقت الذي لا تكف فيه الشركات عن المطالبة برفع أسعار المستحضرات التي تكبدها خسائر لزيادة تكلفة إنتاجها عن سعر بيعها للجمهور، تكتفي الوزارة بتشكيل لجان لاستماع المشاكل فقط، دون إصدار قرارات ملموسة.

قال أحمد عماد الدين، وزير الصحة والسكان لـ«البورصة»، إن ملف رفع أسعار الأدوية «شائك»، يحتاج لدراسة شاملة على مستوى الحكومة بالكامل وليست وزارة الصحة فقط.

وأضاف عماد الدين: «لا نية لرفع أي أسعار الفترة المقبلة قبل عرض الأمر على مجلس الوزراء.. القرار شائك لا يملك اتخاذه وزير الصحة بمفرده».

وأشار الوزير الى اجتماعه بمجلس إدارة غرفة صناعة الدواء، الأسبوع الماضي، لبحث مشاكل قطاع الدواء، واتفق مع الشركات على إعادة النظر في سياسات تسعير الأدوية الجديدة، دون أن يوضح عن آليات تسعير الأدوية المسجلة حديثاً.

وكشف أحمد فاروق شعبان، أمين عام نقابة الصيادلة، إن الفترة الماضية شهدت تحريك أسعار ما يتراوح بين 20 و30 دواء، بشكل غير معلن، وطالب بضرورة إعادة النظر في ملف التسعير بما يتناسب مع المريض والشركات، لتجنب امتناع الشركات عن انتاج الاصناف التي تحقق خسائر.

وأضاف شعبان إن سوق الدواء يعاني من اختفاء مجموعات دوائية كاملة.

وأن وزارة الصحة على علم بأهمية تلك المجموعات الدوائية المختفية، وإن عدم وجودها يعرض حياة المرضى للخطر، لكن دون جدوى، وقال: «يوجد تعنت واضح من الوزارة في التعامل

أحمد عماد الدين

مع ملف التسعير وتجاهل مطالب النقابة المتكررة بإنشاء هيئة عليا للدواء تتولى التعامل مع ازمات صناعة الدواء.

ولفت إلى أن ملف التسعير بحاجة إلى إعادة تنظيم خاصة في ظل وجود قوانين تلزم بتحريك أسعار الدواء، حال ارتفاع التكلفة بنسبة معينة، وهو ما حدث خلال السنوات الماضية.

وقال أسامة رستم، المتحدث الاعلامي لغرفة صناعة الدواء، إنه تم عرض مشاكل صناعة الدواء على الوزير، الأسبوع الماضي، لكن لم يسفر عن قرارات.

وأوضح رستم أن الوزارة تدرس سبل مساندة الشركات المصدرة، لدعم تصدير المنتجات المصرية بعد تراجعها خلال الفترة من يناير الى سبتمبر الماضيين، كما تطرق اللقاء لأزمتي التسجيل والتسعير.

وطالب الوزارة بإصدار قرارات فعلية ملموسة على أرض الواقع وتحريك أسعار الأدوية لجميع الشركات «ويجب إعادة التسعير لجميع الأدوية التي تتسبب في خسارة للشركات.

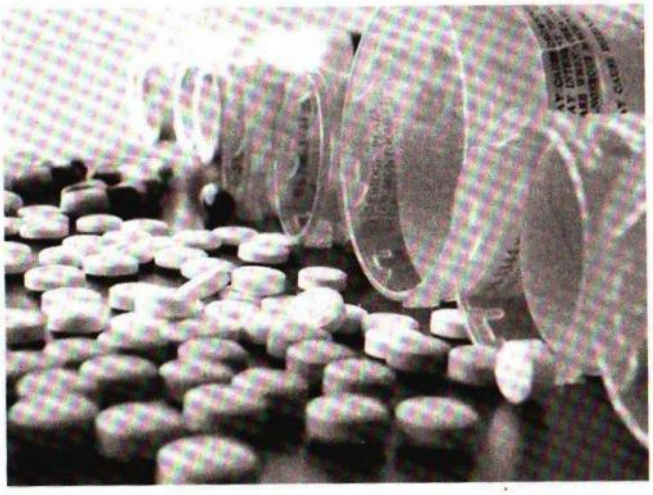

ونوه الى أهمية تدشين الحكومة نظام تأمين صحي قويا يوفر للطبقات غير القادرة الأدوية بأسعار مناسبة، وتسمح للشركات توفير جميع الأدوية بالصيدليات بالأسعار التي تحقق ربحية، وتتيح للمريض الحرية في اختيار الطريقة التي يعالج بها.

وذكر أن عدم تحريك أسعار الدواء يحرم العديد من المرضى من الحصول على الأدوية الخاصة بهم، في ظل توقف بعض الشركات عن إنتاج الأدوية التي ترتفع تكلفتها عن سعر بيعها للجمهور.

وقال أسامة السعدي، رئيس مجلس ادارة شركة بنتا فارما وعضو غرفة صناعة الدواء، إن ملف التسعير موجود لدى وزارة الصحة منذ 2004 ولم يتخذ مسئول خطوات فعلية تجاهه.

وتوقع السعدي عدم مناقشة ملف التسعير بوزارة الصحة او مجلس الوزراء قبل بدء جلسات مجلس الشعب الجديد، قائلاً: «الملف يحتاج للخروج من عباءة اللجان الوزارية التي لا تقدم أي جديد لجهات أخرى».

فاطمة حسن